دور المؤسسات والهيئات الداعمة للصادرات خارج المحروقات في ظل مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020/2024

The role of institutions and bodies supporting non-hydrocarbon exports in light of economic recovery plan2020/2024.

*لعمالسة حاج[1]، حطاب مراد[2]

[1] جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)، h.lamalsa@univ-chlef.dz

[2] جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)، m.hattab@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2024/07/06 تاريخ القبول: 2024/11/19 تاريخ النشر: 2024/12/26

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور المؤسسات التي أنشأتها الدولة الجزائرية لدعم الصادرات خارج المحروقات وترقية تجارتها الخارجية، و تنويع اقتصادها الذي يعتمد أساسا على الإيرادات النفطية، في ظل مخطط الإنعاش الاقتصادي 2024/2020 الذي أطلقه رئيس الجمهورية بعد الركود الذي شهده الاقتصاد الجزائري جراء جائحة كورونا (كوفيد 19)، وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك حدوث انتعاش في نمو الاقتصاد الجزائري الذي بلغ 4.1 % سنة 2023 ، مع تسجيل فائض في الميزان التجاري بلغ أكثر من 18 مليار دولار لنفس السنة، وذلك لتحسن ظروف التصدير وكذا الدور الفعال الذي تلعبه هذه الهيئات والمؤسسات على غرار الصندوق الخاص لترقية الصادرات والشركة الوطنية للمعارض والتصدير "صافكس"؛

الكلمات المفتاحية: الصادرات خارج المحروقات، التنويع الاقتصادي، الإنعاش الاقتصادي؛

تصنيف JEL: F1؛

Abstract:

This study aims to highlight the role of the institutions established by the Algerian state to support non-hydrocarbon exports, promote its foreign trade, and diversify its economy, which depends mainly on oil revenues, in light of the 2020/2024 economic recovery plan; Which was launched by the President of the Republic after the recession that the Algerian economy witnessed as a result of the Corona pandemic (Covid 19). The study concluded that there was a recovery in the growth of the Algerian economy, which reached 4.1% in 2023, with a surplus recorded in the trade balance that amounted to more than 18 billion dollars ; This is to improve export conditions, as well as the effective role played by these bodies and institutions, such as the Special Fund for the Promotion of Exports and the National Exhibition and Export Company "SAFEX";

.

Key words : Exports non- hydrocarbons, economic diversification, economic recovery.
Classification JEL ; F1.

*المؤلف المرسل.

مقدمة :

لازالت الجزائر تسعى إلى رفع صادراتها خارج المحروقات والعمل على تنويعها ، لذا سطرت البرامج وأعدت المخططات والسياسات وهذا بتوالي الحكومات ، وأعدت الهياكل والمؤسسات لدعم صادراتها وترقية تجارتها الخارجية ، وآخرها برنامج الإنعاش الاقتصادي 2024/2020 الذي أطلقته حكومة جراد للنهوض بالاقتصاد الوطني بعد جائحة كورونا (كوفيد 19)، والذي ارتكز على ثلاثة مفاتيح تمثلت في : المالية ، التجديد الاقتصادي ومكافحة البطالة وترقية التشغيل، وهذا لا يتأتى إلا بتشخيص الوضع الاقتصادي في العقد الماضي (2019/2009) وذلك بتحليل الأرقام للأثر الاقتصادي والاجتماعي لوباء كورونا في الجزائر، بهدف إخراج البلاد من التبعية الاقتصادية للمحروقات ،وتسخير كافة إمكانياتها التصديرية وتفعيل دور المؤسسات الداعمة للمؤسسات المصدرة وانتهاج سياسة تصديرية مرنة قائمة على تيسير وتسهيل الإجراءات الجمركية عند عملية تصدير المنتجات المحلية ودعمها لولوج السواق العالمية بغية تحقيق أهداف مخطط الإنعاش الاقتصادي ؛

إشكالية البحث:

في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي2024/2020 ما الدور الذي تلعبه المؤسسات والهيئات التي تدعم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر من أجل تحقيق أهداف البرنامج المسطرة؟

من هذا التساؤل يتبادر إلى الذهن الأسئلة التالية:

- ما هو برنامج الإنعاش الاقتصادي 2024/2020 الذي أطلقته الجزائر؟
- ما هي المؤسسات والهيئات التي تدعم الصادرات خارج المحروقات؟
- وما هو دورها في ترقية التجارة الخارجية، وتحقيق مستويات عالية للصادرات؟
- ما هي التسهيلات الجمركية المقدمة للمصدرين من أجل رفع مستوى صادراتهم ؟

الهدف من البحث:

يهدف هذه البحث إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه الهيئات والمؤسسات التي أنشئت خصيصا لدعم وتطوير الصادرات خارج المحروقات وتحقيق الاستقلالية الاقتصادية عن المحروقات، ولا سيما في ظل مخطط الإنعاش الاقتصادي 2024/2020 الرامي إلى خلق تنوع اقتصادي ؟.

منهجية البحث : تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال التعريف بمخطط الإنعاش الاقتصادي 2024/2020 الذي بادر به رئيس الجمهورية وكذا استعراض وذكر أهم المؤسسات التي تدعم الصادرات خارج المحروقات والإسهامات التي تقدمها من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي وتحليل الوضعية الاقتصادية خلال هذه الفترة بالاعتماد على الإحصائيات التي تم توفرها؛

هيكل البحث: تم تقسيم البحث إلى ثلاثة أقسام، القسم الأول تطرق إلى التعريف بمخطط الإنعاش الاقتصادي 2024/2020 وأهم محاوره ودعائمه ، والقسم الثاني فسيتم تخصيصه إلى ذكر المؤسسات التي أنشأتها الدولة الجزائرية والدور الذي تقوم به من أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات، أما القسم الثالث فيسلط الضوء على التسهيلات الجمركية التي من شأنها تحفز المصدرين الجزائريين على الولوج إلى الأسواق الدولية والرفع من تنافسية منتجاتهم ؛

أولا: مخطط الإنعاش الاقتصادي 2024/2020

1- **الإنعاش الاقتصادي:** الإنعاش لغة هو عملية أو محاولة إرجاع الحياة للشخص الذي يشرف على الموت، أما بالنسبة للاقتصاد فهو إعطاء دفعة جديدة من أجل تسريع وتيرة النمو بزيادة الاستثمارات وخلق مناصب الشغل ، " فسياسة الإنعاش هي سياسة اقتصادية ظرفية تهدف إلى دفع اقتصاد دولة ما، لا يستخدم كل قدراته الإنتاجية ، بهدف تعزيز النمو لمكافحة البطالة، وهي سياسة ترمي إلى إعادة دفع النشاط الاقتصادي من خلال تشجيع الاستهلاك والاستثمار؛ (سعاد، 2016، صفحة 43)

أطلقت الحكومة الجزائرية مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020/ 2024 من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني ، وإعطائه دفعة قوية خاصة ما تعرض له من جراء جائحة كورونا (كوفيد19)، والانعكاسات التي انجرت عنها من ارتفاع في مستويات البطالة وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن بسبب ارتفاع نسبة التضخم ، مما دفع بالحكومة إلى الإسراع بعملية الإنعاش وذلك من خلال تشجيع الاستهلاك (استحداث منحة البطالة كإجراء استباقي)، وتشجيع الاستثمار بتحفيز الشباب على إنشاء المؤسسات الصغيرة والناشئة؛

2- **المخططات التنموية التي سبقته خلال العقدين الماضيين:**

- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2004/2001؛
- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009/2005؛
- البرنامج الخماسي للتنمية 2014/2010؛
- برنامج توطيد النمو 2019/2015؛

3- **أهداف مخطط الإنعاش الاقتصادي2020/2024:**

يهدف المخطط إلى:

- تقليص الواردات بـ: 10 مليار دولار ابتداء من سنة 2020؛
- تحقيق ما لا يقل عن 5مليار دولار من الصادرات خارج المحروقات بداية من 2021؛
- إخراج البلاد من التبعية الاقتصادية للمحروقات؛
- الإصلاحات المبرمجة لرفع النمو الاقتصادي تكون بشكل تدريجي ومستدام؛
- العمل على تنويع الاقتصاد بتشجيع المؤسسات الناشئة ودعمها ؛
- الاهتمام بالمنتجات المحلية وإحلالها محل المنتجات المستوردة؛

وقد اعتمدت في تمويلها لهذا المخطط على أربع مجالات:

- تمويل الميزانية؛
- التمويل النقدي والأسواق المالية؛
- الشركات العمومية والخاصة؛
- استحداث بنوك للتنمية؛

4- **دعائم الإنعاش الاقتصادي:** (الوزارة، 2024)

إن الحكومة، في ظل الإنعاش الاقتصادي، تستوقفها جملة من الأعمال التي يتمثل هدفها الرئيسي في تعزيز المالية العامة وتمويل فرص الإنعاش الاقتصادي ضمن منظور الاستثمار والتنوع الاقتصادي ومن أجل الحفاظ على توازن المالية العمومية وتشجيع النمو الاقتصادي، لذا ستتمحور أعمال الحكومة الرئيسية حول النقاط التالية:

- عصرنة النظام المصرفي والمالي؛
- إصلاح القطاع العمومي التجاري وحوكمة المؤسسات العمومية؛
- تحسين جاذبية مناخ الاستثمار؛
- ترقية إطار تطوير المؤسسات والمقاولاتية؛
- تعزيز اندماج القطاع الموازي ضمن القنوات المشروعة؛
- تطوير العقار الاقتصادي وتحسين استغلاله؛
- تعزيز اقتصاد المعرفة والبحث والتنمية والابتكار؛
- الإسراع في تحقيق الانتقال الرقمي وتطوير المؤسسات الناشئة؛
- تطوير القطاعات المساهمة في التنمية الاقتصادية؛

5- سياسة تجارية لصالح الصادرات خارج المحروقات: (الأولى، 2021)

ومن أجل استعادة التوازنات الخارجية، ولاسيما توازن الميزان التجاري الذي يؤثر بشكل كبير على ميزان المدفوعات، تواصل الحكومة بذل الجهود الرامية إلى التحكم في التجارة الخارجية دون الإضرار بالإنتاج الوطني الذي تُستورد بعض مُدخلاته؛
وزيادة على إقرار تدابير تحفيزية، فإن التنويع الاقتصادي يجب أن يمنح الأفضلية للقطاعات التي تتوفر على إمكانات كبيرة للتصدير، مع قدرة مؤكدة لإحلالها محل الواردات؛

وبهدف تعزيز قدرة المؤسسات على الولوج إلى الأسواق الدولية، تسهر الحكومة كذلك على تعزيز إنتاجية المؤسسات الوطنية وتنافسيتها وكذا تحسين التسهيلات اللوجستية والمالية والإدارية والقانونية للتصدير وتطوير اتفاقات تجارية في إطار سياسة تجارية نشطة وأكثر استباقية؛

6- التوصيات الموجهة لوزارة التجارة وترقية الصادرات ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي (2024/2020): (الوزارة، 2024)

- **تطوير التجارة الإلكترونية:** وذلك باستحداث رموز للنشاطات من قبل المركز الوطني للسجل التجاري مع تبسيط الإجراءات الإدارية من أجل تحسين مناخ الأعمال؛
- **تقييم الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف:** وهذا الإجراء يخص اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومنطقة التبادل الحر للمنطقة العربية والاتفاق التفاضلي مع تونس وذلك من أجل الوقوف على الجوانب الإيجابية والسلبية لهذه الاتفاقيات؛
- **التعجيل بانضمام الجزائر إلى منطقة التبادل الحر القارية (ZLECAF):** وذلك بالمشاركة في المفاوضات حول تجسيد منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية واندماج الاقتصاد الجزائري في ضمن الاقتصاد القاري الإفريقي مع استكمال إجراءات التصديق على مستوى لجنة الاتحاد الإفريقي؛

- **دعم تجارة المقايضة وتشجيع الصادرات عبر الحدود:** وذلك من خلال مراجعة الجهاز الذي ينظم تجارة المقايضة مع تحيين قائمة البضائع المعنية بالمقايضة واستحداث رموز نشاطات المقايضة في السجل التجاري واعتماد 207 شركة موزعة على أربع ولايات حدودية معنية بتجارة المقايضة مع دولتي مالي والنيجر؛
- **تأطير تصدير الخدمات الرقمية لفائدة المؤسسات الصاعدة:** وذلك من خلال استحداث رموز لنشاطات تصدير الخدمات الرقمية مع تيسير الإجراءات الإدارية عند عملية التصدير؛
- **إعادة دراسة حصة العملة الصعبة التي تبقى تحت تصرف المصدر:** وذلك من خلال تعديل الصندوق الخاص بترقية الصادرات من أجل تشجيع ودعم الصادرات خارج المحروقات؛
- **المنع الكلي لاستيراد المنتجات الفلاحية خلال موسم الجني:** وقد تم تحديد قائمة المنتجات الممنوعة من الاستيراد في قطاع الفلاحة وقت الجني والمواد الصيدلانية المصنعة محليا من أجل ترقية وحماية المنتج الوطني المحلي وتقليص فاتورة الواردات؛
- **إخضاع نشاط الاستيراد لمبدأ التخصص والاكتتاب في دفتر الأعباء:** وهذا بتشجيع المستوردين على التخصص وتحفيزهم على الاستثمار والتصدير؛
- **مكافحة تضخيم الفواتير عند الاستيراد:** وذلك بتحيين القوانين التي تجرم تضخيم الفواتير والتصريحات الكاذبة من أجل مكافحة التحويل غير المشروع للعملة الصعبة؛
- **وضع دليل إحصائي من أجل ترقية المنتوج المحلي:** وذلك باستحداث منصة رقمية ووضع خريطة للمنتوج الوطني تساعد على اتخاذ القرارات التصديرية ؛
- **التعجيل بإنشاء الطريق العابر للصحراء:** بحيث يتيح هذا الطريق بإقامة نشاطات تجارية مع الدول المجاورة ويمكن من إنشاء مناطق حرة للتبادل التجاري مع الدول الحدودية المجاورة مما يزيد حجم الصادرات؛

ثانيا: الهيئات والمؤسسات ودورها في دعم الصادرات خارج المحروقات

1- وزارة التجارة وترقية الصادرات:

هي هيئة حكومية تابعة للدولة الجزائرية ، وقد تغير اسمها من وزارة التجارة إلى وزارة التجارة وترقية الصادرات ، وهذا من أجل الرفع من الصادرات خارج المحروقات وتحقيق التنويع الاقتصادي ، ويتجلى دورها الأساسي في ما يلي: (الوزارة، 2024)

- الإسهام في وضع الإطار المؤسساتي والتنظيمي المتعلق بالتجارة الخارجية؛
- إبرام الاتفاقيات التجارية الدولية وتسهر على تنفيذها ومتابعتها؛
- السهر على جعل القوانين والتنظيمات مواكبة للقوانين التي تسير وتؤطر التجارة الدولية؛
- إعداد وتحضير الاستراتيجيات التي تدعم الصادرات خارج المحروقات؛
- تسهيل وتشجيع المتعاملين الاقتصاديين على المشاركة في المعارض والصالونات خارج الوطن؛
- الإسهام في وضع، تنظيم وتسيير المناطق الحرة؛
- تنشط بالتنسيق مع الهيئات الدبلوماسية من أجل التعريف بالمنتوج الوطني في الخارج؛
- جمع البيانات والإحصائيات وتقديمها لمن يحتاجها من أجل إعداد البرامج والخطط المستقبلية؛

وأيضا من مهام وزير التجارة وترقية الصادرات في ما يخص التجارة الخارجية: (وزارة الخارجية وترقية الصادرات)

- يسهم في الإطار المؤسساتي والتنظيمي المتعلق بالمبادلات التجارية الخارجية؛
- ينظم ويحضر الاتفاقيات التجارية الدولية ويتفاوض بشأنها بالاتصال بالمؤسسات المعنية ويتولى متابعتها وتنفيذها؛
- يسهر على سن قوانين وتنظيمات تكون مواكبة للنصوص التي تسير بها التجارة الدولية؛
- ينشط ويحفز الأعمال التجارية الخارجية الثنائية والمتعددة الأطراف عبر الهياكل الملائمة بالاتصال بالمؤسسات المعنية والدوائر الوزارية المختصة؛
- يعالج الخلافات المتعلقة بالتجارة الدولية في حدود صلاحياته؛
- يقترح ويعد الاستراتيجيات الملائمة لترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- ينظم ويسير المناطق الحرة للتبادل التجاري؛
- يشجع المتعاملين الاقتصاديين على المشاركة في التظاهرات الاقتصادية الداخلية والخارجية؛
- يسهر على وضع نظام إحصائي حول المبادلات التجارية الخارجية؛

2- **الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI)**: (شراف، 2017، صفحة 443)

هي مؤسسة عمومية إدارية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي موضوعة تحت وصاية وزير التجارة ، لها فروع على مستوى كل ولاية وذلك لتغطية حاجيات وتطلعات المتعاملين الاقتصاديين، وهي همزة ربط بين المتعاملين الاقتصاديين والوزارة الوصية، بحيث تقوم هذه الغرف بما يلي:

- تمثيل الشركات؛
- تنشيط وترقية ودعم الشركات؛
- تعليم وتأهيل وتكوين رؤساء الشركات؛
- التحكيم، الوساطة وفك النزاعات التجارية؛
- مرافقة المؤسسات المصدرة؛
- تقديم المشورة والمعلومات الاقتصادية للمؤسسات المصدرة؛

3- **الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE)** : (التجارة، 2024)

تم تأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE) بموجب قانون المالية لسنة 1996، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية، كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير، يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة؛

هناك خمس مجالات إعانة مقررة هي :

– أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية؛

– التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج؛

– جزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية؛

– تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير؛

– تمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية؛

نسب التكفل بنقل، عبور ومناولة البضائع الموجهة للتصدير:

50٪ في حالة النقل الدولي للمنتجات الزراعية القابلة للتلف؛

25٪ في حالة النقل الدولي للمنتجات غير الزراعية إلى وجهات بعيدة؛

ملاحظة: تعتبر تكلفة النقل البري في البلاد فقط للرحلات على مسافات أعلى من 150 كيلومترا، وبقيمة خمسة (05) دينار / طن / كيلومتر..

نسب تكفل المشاركة في المعارض والصالونات المتخصصة في الخارج:

80٪ في حالة المشاركة في المعارض والصالونات المدرجة في البرنامج الرسمي لمشاركة الجزائر؛

50٪ في حالة المشاركة الفردية في المعارض الأخرى غير المدرجة في البرنامج الرسمي السنوي؛

100٪ في حالة المشاركة ذات طابع استثنائي بناء على قرار سياسي أو تقتصر على إنشاء شباك موحد؛

4– الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX): (ألجكس، 2024)

تأسست هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04 – 174 ،المؤرخ في 12جوان 2004، في إطار سياسة توسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي، كما يعد بمثابة دعم للصادرات خارج قطاع المحروقات، وقد وضعت الوكالة (ALGEX) تحت وصاية وزارة التجارة؛

ويبرز دورها الأساسي في ما يلي:

- المشاركة في تحديد إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية ووضعها حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من طرف الجهات المعنية؛
- تسيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة؛
- تحليل الأسواق العالمية وإجراء دراسات استشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية؛
- إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسة الصادرات وبرامجها؛
- وضع منظومات الإعلام الإحصائية القطاعية والشاملة حول الإمكانيات الوطنية للتصدير وحول الأسواق الخارجية؛
- وضع منظومة يقظة لمواكبة الأسواق الدولية وتأثيرها في المبادلات التجارية الجزائرية؛

- تصميم، إعداد وإصدار منشورات مختصة ومذكرات ظرفية في مجال التجارة الدولية؛
- متابعة المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين وتأطير مشاركتهم في مختلف التظاهرات الاقتصادية والمعارض والصالونات المختصة المنظمة بالخارج؛
- مساعدة المتعاملين الاقتصاديين على تطوير عمليات الاتصال والإعلام والترقية المتعلقة بالمنتوجات والخدمات الموجهة للتصدير؛
- تحديد المقاييس الخاصة بتقديم الجوائز والأوسمة والنياشين التي تمنح لأحسن المصدرين؛
- يمكن أن تقوم الوكالة، زيادة على ذلك، بنشاطات مدفوعة الأجر في مجال الإتقان وتلقين تقنيات التصدير وقواعد التجارة الدولية فضلا عن خدمات أخرى في ميادين تقديم المساعدة أو الخبرة للإدارات والمؤسسات ذات الصلة باختصاصات الوكالة؛

وتختص الوكالة ALGEX من جهة أخرى بـ :

- إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالواردات والصادرات وبطاقية وطنية عن المتعاملين الناشطين في التجارة الخارجية
- ضمان عملية المتابعة الاقتصادية من خلال متابعة تطور الحالات الظرفية السائدة في السوق الدولية للمنتجات ذات الأهمية للتجارة الخارجية للجزائر؛
- اقتراح أي عمل يهدف إلى متابعة الواردات؛
- تفعيل إجراءات التكوين والإعلام وكذا تقديم الدعم اللازم لصالح المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين من أجل متابعة الواردات؛
- تمتلك الوكالة كل البيانات التي تعالج المعلومات الاقتصادية بكل الوسائل، لاسيما بواسطة وصلات سرية إلى قواعد البيانات الإحصائية للمركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية (CNIS)، والتابع لإدارة الجمارك؛
- إنشاء منصة رقمية خاصة بالمصدرين الجزائريين والمؤسسات الناشطة في مجال التصدير؛
- تقديم المساعدة الفنية والتقنية للمتعاملين الاقتصاديين في دخول المعارض والصالونات الدولية بهدف التعرف على الفرص الممكنة والمتاحة لدخول الأسواق العالمية؛

أهم الخدمات التي توفرها الوكالة للمصدرين:

- استقبال المصدرين وتوجيههم للأسواق المراد الاستثمار فيها؛
- الاستماع لهم لفهم مشاريعهم وأفكارهم التصديرية؛
- تقديم إجابات لاستفساراتهم، وطلباتهم حول التصدير؛

كما تضع تحت تصرفهم:

- القوانين والإجراءات التي تؤطر مهنة التصدير؛
- المساعدات والإعانات التي تقدمها الدولة للمصدرين؛
- الوثائق المتعلقة بالتجارة الدولية (مطبوعة و رقمية)؛
- بطاقات الأسواق، بطاقات قطاعية ، إحصائيات، أسواق البورصة؛
- كما تساعدهم في أبحاثهم على شبكة الإنترنت (شبكات الأعمال، والمواقع التجارية، وفرص الأعمال، وشروط الوصول إلى الأسواق)؛
- و تقترح عليهم إقامة علاقات أعمال: اتصالات وفرص في الخارج، شركاء جزائريون وهيئات أجنبية؛

الجدول الموالي يوضح برنامج المشاركة في الصالونات والمعارض الدولية لسنة2024 من أجل التعريف بالمنتوج الوطني:

الجدول رقم (1): البرنامج الرسمي لمشاركة الجزائر في التظاهرات الاقتصادية في الخارج لسنة 2024؛

البرنامج الرسمي لمشاركة الجزائر في التظاهرات الاقتصادية في الخارج 2024				
معارض دولية	معارض خاصة بالمنتوجات الجزائرية	صالونات دولية متخصصة		
1–المعرض الدولي لطرابلس – ليبيا– من 15 إلى 21 ماي معرض متعدد القطاعات	4–معرض خاص بالمنتوجات الجزائرية بلايجوس نيجيريا	11–الصالون الدولي التاسع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشراكة PROMOTE بياوندي الكامرون	من 17 إلى 25 فيفري	صالون متعدد القطاعات: الصناعة، المناجم، الفلاحة
2–المعرض الدولي لهافانا– كوبا– نوفمبر 2024 معرض متعدد القطاعات	5–معرض خاص بالمنتجات الجزائرية بأديس أبابا إثيوبيا	12- Ethio Health Exhibition and congress بأديس أبابا –إثيوبيا	من 07 إلى 09 مارس	صالون ومؤتمر خاص بالصحة والتجهيزات الطبية والموارد الصيدلانية
3–المعرض الدولي لدكار – السنيغال– ديسمبر 2024 معرض متعدد القطاعات	6–معرض خاص بالمنتجات الجزائرية بجوهانزبورغ جنوب إفريقيا	13- Global Industries/MIDASTباريس –فرنسا	من 25 إلى 28 مارس	صالون دولي لمختلف الصناعات والمناولة
	7- معرض خاص بالمنتجات الجزائرية بأبيدجان كوت ديفوار	14- صالون MACFRUT بميلانو – إيطاليا	من 08 إلى 10 ماي	صناعة وتجارة الأغذية الزراعية والمشروبات العالية الجودة والمنتجات المبتكرة
	8–معرض خاص بالمنتجات الجزائرية بالدوحة قطر	15- SIAL – Canada كندا	من 15 إلى 17 ماي	صالون الصناعات الغذائية والزراعية

	9-معرض خاص بالمنتجات الجزائرية بعمان الأردن	16- VIVA TECH باريس – فرنسا	من22 إلى 25 ماي	صالون التكنولوجيات الحديثة والمؤسسات الناشئة
	10- معرض خاص بالمنتجات الجزائرية بنواكشوط موريتانيا	17-FOODEX Saudi بالرياض – المملكة العربية السعودية.	من 16 إلى 19 سبتمبر	صالون الصناعات الغذائية

المصدر: https://www.algex.dz تاريخ الاطلاع 2024/04/14

5- الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير(SAFEX): (SAFEX، 2024)

هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تساهم في ترقية الصادرات غير النفطية، في 24 ديسمبر 1990 تم استبدال اسم الديوان الوطني للمعارض والتصدير (ONAFEX) باسم الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير(SAFEX). (خطاب، 2019، صفحة 508).

تتمثل مهمة الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير في ما يلي:

- تنظيم المعارض والتظاهرات الاقتصادية داخل وخارج الوطن؛
- تنظيم الملتقيات والندوات والمؤتمرات الاقتصادية؛
- مساعدة المتعاملين الاقتصاديين في التعريف بمنتجاتهم خارج الوطن من خلال المشاركة في المعارض والصالونات الدولية؛
- تطوير التجارة الخارجية من خلال الترويج للمنتوج الجزائري خارج الوطن؛
- إتاحة الفرصة للمتعاملين الاقتصاديين من اكتشاف الأسواق الخارجية والولوج إليها من خلال الاحتكاك بالمتعاملين الاقتصاديين الأجانب، والتعرف على أذواق ومتطلبات المستهلك الأجنبي؛

6- الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEEX):

نشأت الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات في 06 جانفي 1996 م ، وتم اعتمادها رسميا في 20 جويلية 1996م ، في إطار إستراتيجية الدولة في رفع صادراتها خارج المحروقات، وذلك من أجل تشجيع المصدرين الجزائريين على دخول الأسواق العالمية وضمان صادراتهم، وهي شركة ذات رأس مال يقدر بـ 3 مليار دينار موزعة على 9 بنوك عمومية وشركات تأمين هي :

- البنك الوطني الجزائري؛
- بنك التنمية المحلية؛
- البنك الجزائري الخارجي؛

- بنك الفلاحة التنمية والمحلية؛
- القرض الشعبي الجزائري؛
- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي؛
- الشركة المركزية لإعادة التأمين؛
- الشركة الوطنية للتأمينات؛
- الشركة الجزائرية للتأمينات؛

من مهام هذه الشركة (شراف، 2017، صفحة 449):

- تغطية المخاطر الناتجة عن التصدير؛
- ضمان الدفع في حالة التمويل؛
- تعويض وتغطية الديون والمستحقات في الخارج؛
- تأسيس بنك للمعلومات في المجال الاقتصادي؛
- التغطية الجزئية لمصاريف البحث عن الزبائن الأجانب؛
- تأمين المعارض؛
- بيع المعلومات الاقتصادية والمالية؛
- التأمين المشترك وإعادة التأمين؛

6-1- ما هي المخاطر التي تغطيها الشركة؟

تتكفل الشركة بتغطية عدة مخاطر منها:

- المخاطر التجارية؛
- المخاطر السياسية؛
- - مخاطر عدم النقل؛
- المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية؛
- المخاطر المتعلقة بكلفة التنقيب عن أسواق خارجية؛
- المخاطر المتعلقة بعدم القدرة على استرجاع الصادرات؛

نسبة تغطية المخاطر التي تغطيها الشركة تصل إلى:

- 80% في حالة الخطر التجاري مثل إفلاس الزبون؛
- 90% في حالة الخطر السياسي؛

6-2- واقع الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات: (الجزائرية، 2023)

حققت الشركة نتائج إيجابية حيث تجاوز رقم العمال المؤمن عليه 57 مليار دينار خلال سنة 2021 مسجلة ارتفاعا ب 13 % مقارنة بسنة 2020، وفي سنة 2022 وصل رقم العمال المؤمن عليه 85,63 مليار دينار أي بارتفاع قدره 47% وهذا بالموازاة مع تحقيق الجزائر تصدير 5 مليار دينار سنة 2021 من المنتجات خارج المحروقات و7 مليار دولار سنة 2022؛

ورغم هذه النتائج المحققة إلا أنه مازالت الشركة غير معروفة لكثير من المصدرين بحيث وصل عدد المصدرين المؤمنين 240 مصدرا في حين وصل عدد المصدرين المسجلين أكثر من 1400 مصدر فعلي سنة 2022، لذا باشرت الشركة بتسطير برنامج للتواصل والتوعية من خلال لقاءات جهوية مع المتعاملين الاقتصاديين بتنظيم سلسلة ندوات على مختلف مناطق الوطن؛

7- الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين(ALNEX):

هي جمعية وطنية تتكون من مجموعة من المصدرين الجزائريين تنشط في المجال الاقتصادي بهدف ترقية الصادرات خارج المحروقات، كما تدافع عن مصالح وحقوق المصدريين تضم أكثر من 100 مصدر، يتمثل دورها في :

- تساهم في تطوير وترقية التجارة الخارجية؛
- تحقيق التواصل بين المصدرين الجزائريين؛
- تجميع ونشر المعلومات ذات الطابع التجاري والاقتصادي؛
- تقديم المساعدة التقنية للمصدريين ولا سيما الجدد لتطوير قدراتهم التصديرية؛
- المشاركة في رسم السياسات والاستراتيجيات لتطوير وترقية التجارة الخارجية لتحقيق التنويع الاقتصادي؛
- الانخراط في تجسيد هدف رفع الصادرات خارج المحروقات وتحقيق الأهداف المسطرة وذلك بتضافر جهود جميع المصدرين المنضوين تحت سقف الجمعية؛
- توقيع اتفاقيات مع الهيئات الداعمة للصادرات للاستفادة من التحفيزات والإعانات المقدمة للمصدرين؛

الجدول رقم (2): أهم الشركات المصدرة والتي تم تكريمها من قبل رئيس الجمهورية لسنة 2023:

الرقم	اسم المؤسسة	التخصص	قيمة الصادرات بين 2020و2022 مليون دولار	آفاق 2029	الاستحقاق أفضل مصدر	عدد البلدان المصدر إليها
01	**شركة ساتيركس إيريس-Saterex IRIS**	الأجهزة الكهرومنزلية والعجلات المطاطية	45 مليون دولار	146	الوسام الشرفي للتصدير	28

02	سوديسماك **Sodismac**	فرع المجمع الصناعي للإسمنت الجزائر –جيكا–	182 مليون دولار	300	للقارة الافريقية	23
03	سوميفوس **Somiphos**	تصدير الفوسفات	350 مليون دولار	269	منتجات صناعية	21
04	شركة السويدي **El Sewedy Cables Algeria**	صناعة الكوابل	29 مليون دولار	175	شركة مختلطة	17
05	شركة يسير-**Yassir Statrt UP**	الخدمات (مؤسسة ناشئة)	18.7 مليون دولار	150	مؤسسة ناشئة	6
06	الشركة المتوسطية للزجاج **MFG**	فرع مجمع سيفيتال صناعة الزجاج	137 مليون دولار	130	منتجات صناعية	35
07	شركة فاديركو **Faderco**	صناعة ورق النظافة والحفاظات	63 مليون دولار	110	منتجات صناعية	23
08	شركة كوندور **Condor Electronics**	الأجهزة الإلكترونية والكهرومنزلية	28.5 مليون دولار	70	شاب	15
09	شركة بوبلنزة **Boubelenza Agro Alimentaire**	الخروب ومشتقاته	47.6 مليون دولار	50	منتجات فلاحية	25
10	شركة الصناعات الطبية الجراحية **IMC**	صناعة المستلزمات الطبية والاستشفائية	5 مليون دولار	10	منتجات صيدلانية	10
11	بيودات الجزائر **Biodattes Algérie**	تصدير التمور	5 مليون دولار	16	التمور	16
12	شركة كيارد **Etablissement Kiared**	تصدير زيت الزيتون	201 ألف دولار	5.1	زيت الزيتون	2
13	شركة إكسبو كوير **Expo Cuir**	تصدير الجلود	450 ألف دولار	0.6	إمرأة	4
14	الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير **SAFEX**	تنظيم التظاهرات الاقتصادية داخل وخارج الوطن	96 تظاهرة	/	شركة مرافقة	/

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: https://www.aps.dz/ar/algerie/

تاريخ الاطلاع 2024/06/07 آخر تعديل، 11 جويلية 2023 19:24

قام السيد رئيس الجمهورية بتكريم هذه الشركات المصدرة وذلك من أجل تحفيزها على العمل أكثر في مجال التصدير ورفع قيمة الصادرات خارج المحروقات ، فتعد هذه الشركات ذات أفضلية في التخصص الذي تنشط فيه، فمؤسسة "سوديسماك "المختصة في تصدير الإسمنت

فهي أفضل مؤسسة مصدرة للقارة الإفريقية حيث بلغت قيمة صادراتها 182 مليون دولار كما تطمح لرفع صادراتها إلى 300 مليون دولار مع آفاق 2029، ونجد كل من مؤسسة "سوميفوس" المتخصصة في تصدير الفوسفات و"فاديركو" المتخصصة في صناعة ورق النظافة والشركة المتوسطية لصناعة الزجاج هي أفضل مؤسسات مصدرة لمنتجات صناعية حققت قيمة صادرات 350 و137 و63 مليون دولار على الترتيب كما تطمح كل منها إلى زيادة حجم مبادلاتها التجارية مع آفاق 2029، ونجد مؤسسة "بوبلنزة " لتصدير الخروب ومشتقاته بـ 47,6 مليون دولار ومؤسسة "بيودات" بـ 5 مليون دولار ومؤسسة "كياراد" بـ 201 ألف دولار كأفضل مؤسسات مصدرة في الإنتاج الفلاحي، أما مؤسسة "يسير" فهي أفضل مؤسسة ناشئة تنشط في قطاع الخدمات بـ 18,7 مليون دولار ، أما مؤسسة السويدي للكوابل فهي نموذج عن المؤسسات المختلطة الناشطة في مجال التصدير بـ 29 مليون دولار، أما مؤسسة "كوندور" المختصة في تصدير المنتجات الكهرومنزلية فهي أفضل مؤسسة مصدرة يسيرها شاب وهذا لتحفيز الشباب على الولوج إلى قطاع التصدير ورفع التحدي ، أما بالنسبة لمؤسسة "إكسبو كوير " المتخصصة في تصدير الجلود فهي لأفضل امرأة مصدرة تشجيعا لدخول المرأة إلى عالم الأعمال والتصدير ، أما بالنسبة لمؤسسة "صافكس" فهي تعد أفضل مؤسسة دعم مرافقة للمؤسسات المصدرة التي تنشط في مجال تنظيم التظاهرات الاقتصادية داخل وخارج الوطن من اجل التعريف بالمنتجات الوطنية في الأسواق العالمية بحيث بلغ عدد التظاهرات التي نظمتها 96 تظاهرة خلال الفترة 2023/2022؛

الجدولرقم (3): أهم الصادرات خارج المحروقات لثلاث سنوات ماضية:

(الوحدة مليون دولار)

السنوات	2020	2021	2022
المنتجات الصناعية	1805,87	4451,18	6279,65
المنتجات الكيميائية وشبه الكيميائية (الأسمدة والأمونياك)	1437,26	2804,45	4248,09
الأدوية والمواد الصيدلانية	2,87	4,39	3,61
مواد البناء (السيراميك الموجه للبناء، الإسمنت وحديد التسليح)	117,19	568,74	1017,43
الحديد والصلب (نصف منتجات حديدية، الأسلاك المعدنية، والأنابيب وقضبان الحديد والصلب)	34,77	575,47	423,4
البلاستيك والمطاط ومنتجات الزجاج (زجاج ومنتجات منزلية وعجلات ونفايات...)	42,65	72,2	172,0
قطاعات صناعية أخرى (ورق وكرتون وأجهزة كهربائية ونسيج)	171,14	425,94	415,12
منتجات غذائية فلاحية (سكر ، مياه معدنية غازية وعصائر وزيت الصوجا...	324,25	446,13	149,69
منتجات فلاحية (تمور ، زيت الزيتون واللحوم ..)	95,98	123,57	103,68

المصدر: https://www.aps.dz/ar/economie/tag تاريخ الاطلاع 2024/05/16

الجدول 4 : تطور الصادرات خارج المحروقات خلال سنوات مخطط الإنعاش الاقتصادي

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023	توقعات 2024
الصادرات خارج المحروقات	1,7	2,2	5	7	13	15
الفائض التجاري	0.6-	0.9-	1.3-	18	9.4	6.3
معدل النمو	1	5.1-	3.4	3.2	4,1	4.7

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات :

https://www.elbilad.net/economique تاريخ الاطلاع 2024/06/17

https://www.aps.dz/ar/economie/

https://data.albankaldawli.org/indicator

https://www.aljazeera.net/ebusiness

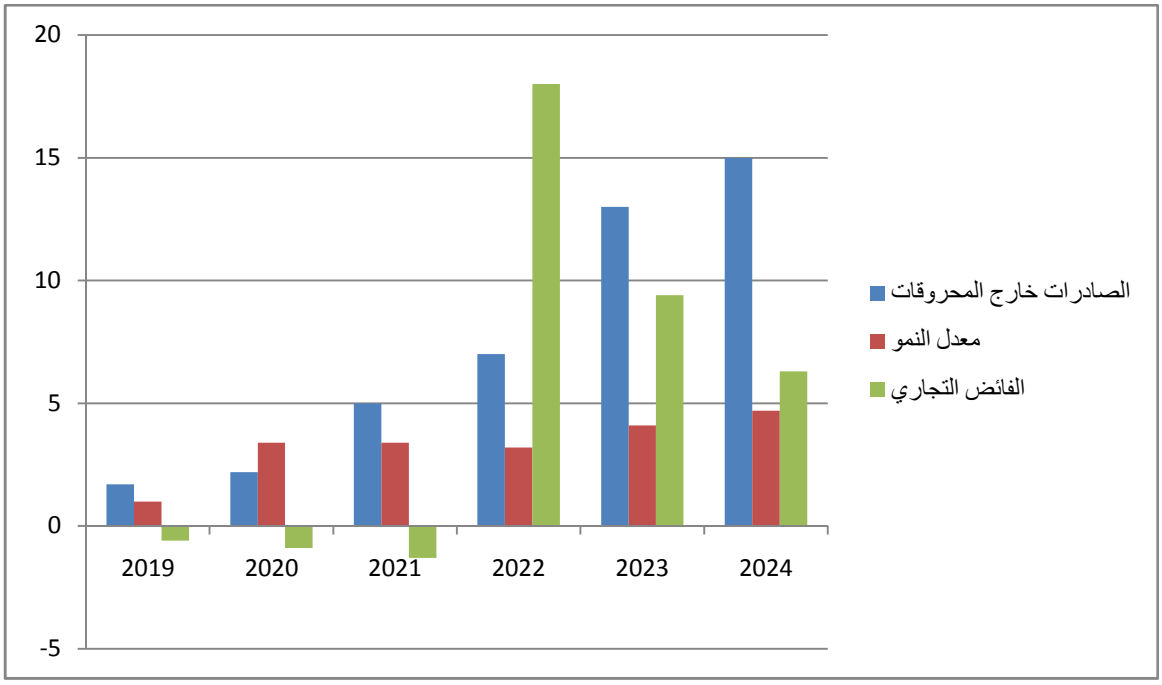

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (4)؛

التحليل:(*)

من خلال الجدول (4) والرسم البياني الموضح أعلاه نلاحظ أن الجزائر خلال هذا المخطط لإنعاش الاقتصاد الوطني 2024/2020 حققت نتائج إيجابية على الصعيد الكلي خاصة المؤشرات الكلية المتعلقة بمعدلات النمو الاقتصادي والفائض التجاري بالمقارنة مع سنة الأساس 2019 فانخفاض معدل من 1 إلى -5.1 في سنة 2020 ليرتفع مباشرة 3.4 سنة 2021 وذلك يدل على بداية تفعيل أنشطة الدعم الحكومي للمؤسسات الناشطة في مجال الإنتاج والتصدير بالموازاة مع تحقيق 5 مليار دولار صادرات خارج المحروقات بعدما كانت لا تتعدى 1.8 مليار دولار خلال عقود ماضية وهذه تعد قفزة نوعية في اقتصاد الجزائر ، ليستقر عند 3.2 في سنة 2022 مع تحقيق صادرات خارج المحروقات 7 مليار دولار بالموازاة مع تحقيق فائض تجاري 18 مليار دولار وهذه كلها مؤشرات إيجابية على تحسن الوضعية الاقتصادية للجزائر مما جعلها ترفع سقف طموحاتها إلى بلوغ 13 مليار دولار صادرات خارج المحروقات مع معدل نمو 4.1 سنة 2023 وهذا دليل قاطع على تحقق كل الطموحات والأهداف التي تم تسطيرها في بداية طرح مشروع مخطط الإنعاش الاقتصادي 2024/2020 ويعد هذا المخطط من أنجح المخططات السالفة ، فالجزائر تمتلك قدرات تصديرية هائلة فقد شملت صادراتها 147 دولة تتصدرها دول الاتحاد الأوروبي بقيمة 46 مليار دولار وفي صدارتها فرنسا، إيطاليا وألمانيا، ثم الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى دول إفريقية مثل كوت ديفوار، النيجر، غانا، السنغال وموريتانيا، والدول العربية كتونس، الأردن، سوريا والعراق؛

وقد كانت أهم الصادرات غير النفطية الأسمدة بقيمة 1.7 مليار دولار، الإسمنت بقيمة 400 مليون دولار، الحديد والصلب بقيمة 500 مليار دولار، مع ظهور شعبة جديدة في الصادرات الجزائرية وهي شعبة مواد التنظيف التي حققت 1 مليون دولار، أما شعبة التغليف والكرتون فقد حققت صادرات بقيمة 9 ملايين دولار وكذلك شعبة المياه المعدنية والغازية بقيمة 17 مليون دولار،وشعبة التمور بقيمة 80 مليون دولار وهذا الرقم قابل للارتفاع بحكم أننا نملك علامة مميزة في السوق الدولية وهي علامة " دقلة نور " الجزائرية وأن الإنتاج السنوي يفوق 1 مليون طن، وتطمح الدولة الجزائرية إلى تحقيق 15 مليار دولار مع نهاية سنة 2024 وهذا بتكثيف تنظيم المعارض والصالونات للتعريف بالمنتوج الجزائري في الأسواق الدولية ولا سيما الدول الإفريقية كموريتانيا والسنغال ودول غرب إفريقيا باعتبارها سوقا رائجة للمنتجات الجزائرية، وذلك من خلال استكمال الطريق الرابط بين تندوف ومدينة الزويرات الموريتانية والذي من شأنه يسهل حركة البضائع الجزائرية نحو دول إفريقيا الغربية ويخفض تكاليف النقل؛

(*): تم التحليل من طرف الباحثين بالاعتماد على بيانات:

https://www.elkhabar.com/press/ تاريخ الاطلاع 2024/06/13.

وبيانات:https://www.apn.dz

النتائج:

من أهم نتائج مخطط الإنعاش الاقتصادي2024/2020 ومساهمة الهيئات الداعمة للمؤسسات المصدرة ما يلي:

- انخفاض فاتورة الواردات إلى 7.5 مليار دولار نهاية سنة 2020؛
- فائض في الميزان التجاري بقيمة 18 مليار دولار سنة 2023 على أن يصل إلى 17 مليار دولار نهاية هذا العام؛

- تحقيق حجم صادرات بوتيرة متزايدة من 1,7 مليار دولار سنة 2019 إلى 5 مليار دولار سنة 2021 إلى 7 مليار دولار سنة 2022 إلى 13 مليار دولار سنة 2023 أي بارتفاع سنوي أكثر من 30 بالمائة؛
- تم اقتصاد 6.6 مليار دولار من استيراد زيوت التشحيم و42 مليار دولار من استيراد البترول الخام؛
- إدخال تسهيلات على السلع المصدرة وذلك بتحرير السلعة عند التصدير وإرجاء المنازعات المحتملة فيما بعد؛
- وضع أرضية رقمية خاصة بالتصدير على مستوى الوكالة الوطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات (ALGEX)؛
- زيادة عدد المصدرين إلى 1680 مصدر فعلي سنة 2023 بعدما كان سنة 2010 يقدر بـ : 475 مصدرا فقط ، وهذا نتيجة التسهيلات المقدمة من طرف الدولة الجزائرية في إطار ترقية صادراتها ؛

خلاصة:

تتطلع الجزائر إلى تحسين أداء مؤسساتها الاقتصادية من أجل الولوج إلى الأسواق الخارجية وتنويع اقتصادها وذلك بإنشاء مؤسسات داعمة للصادرات، واستصدار قرارات وقوانين من أجل تسهيل عمليات التصدير ومرافقتها داخل الوطن وخارجه من خلال الغرف التجارية الموزعة على كافة ولايات الوطن، بالإضافة إلى إطلاق الحكومة مخططا رباعيا قصير المدى للإنعاش الاقتصادي 2024/2020 ، وهذا ينبئ بالتوجه السليم إلى التحرر من التبعية للمحروقات والاعتماد على اقتصاد متنوع قوي، من خلال التسهيلات الجمركية والإدارية والمالية، والافتتاح المرتقب لبنوك جزائرية في كل من باريس ونواكشوط وداكار سيوفر المرافقة البنكية للمصدرين بشكل أساسي، ما من شأنه أن يعطي دفعا للصادرات خارج المحروقات التي قدرت بنحو 13 مليار دولار سنة 2023 والتي تطمح إلى بلوغ 15 مليار دولار هذا العام ، وأن استحداث معارض دائمة للمنتجات الجزائرية بالخارج، بدءا بالسنغال و موريتانيا ، سيكون عامل تحفيز للمصنعين و المصدرين على حد سواء، حيث ستشكل هذه المعارض منصات تصدير و عامل اتصال مستدام بين المنتجين الجزائريين و الزبائن الأجانب في هذه الأسواق؛

التوصيات :

رغم هذه النتائج التي أوردناها والتي تم تحقيقها فعليا خلال هذا المخطط إلا أنه يشهد بعض النقائص التي أوردناها في شكل توصيات على الدولة والمؤسسات الفاعلة الأخذ بها من أجل السير بوتيرة تصاعدية فيما يخص الصادرات خارج المحروقات من أجل تحقيق تنويع اقتصادي يغني عن التبعية للمحروقات:

- إعادة النظر في تنظيم كل من الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية "ألجكس"، والغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة لتحسين جودة الأداء، وذلك تماشيًا والتحولات الاقتصادية المتسارعة، وكذا التسريع بفتح فروع لمؤسسة "صافكس" في دول غرب إفريقيا، لتكون منصة توزيع وترويج دائم للمنتجات الجزائرية في هذه الدول؛
- إنشاء المناطق الحرة التجارية لترقية الصادرات خارج المحروقات واستقطاب المستثمرين الأجانب؛
- تنظيم السوق ورقمنتها ووضع آليات تتيح التكفل واحتواء التجارة الداخلية؛
- إنشاء خلية استماع للمصدرين، تعمل على تسهيل معالجة ملفات التصدير، وكذا توجيه المصدرين نحو الأسواق الدولية من أجل جلب العملة الصعبة وتحقيق صادرات أكثر للمنتجات الوطنية؛
- التفعيل الكلي للمنظومة القانونية الجديدة للاستثمار، مع توفير آليات للنهوض بالوكالة الوطنية لترقية الصادرات، والقضاء على مشاكل البيروقراطية التي تعيق التصدير؛

- بناء منظومة إحصائية صحيحة ذات مصداقية للتجارة الخارجية من أجل الاستفادة منها في دراسات السوق وبناء الخطط والاستراتيجيات التسويقية للدخول إلى الأسواق الدولية؛
- توفير منظومة بنكية ومالية تتوافق وتطلعات المصدرين والمستثمرين الأجانب من أجل تحسين وتيسير السيولة المالية وتسريع المبادلات التجارية الخارجية؛
- تأطير التجارة الإلكترونية واحتوائها باعتبارها قطاعا جديدا ومهما في التجارة الخارجية؛
- رقمنة القطاعات المتدخلة في التجارة الخارجية وجعلها تتماشى مع المتطلبات الدولية وما تفرضه المبادلات الدولية ولاسيما الجمارك والبنوك والضرائب؛
- العمل على تشجيع الإنتاج المحلي وتحفيز المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الناشئة من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي وإحلال المنتجات المحلية مكان المنتجات المستورد لتقليل فاتورة الاستيراد؛
- رأب الثقة بين المصدر والمؤسسات الداعمة للصادرات لأن التسهيلات التي تقدمها الهيئات والمؤسسات الداعمة للمؤسسات المصدرة من ترقية الصادرات خارج المحروقات مازالت لم تصل إلى المستوى المطلوب ، وذلك لانعدام الثقة بين المصدرين وهذه الهيئات، كما أن هذه المساعدات تطال المؤسسات العمومية دون المؤسسات الخاصة ولا سيما تلك المؤسسات التي لازالت في بداياتها التصديرية؛